**تطور الكتابة التاريخية بين منظورين**

**الثقافة الإسلامية في مقابل الثقافة الغربية**

ارتبط الإنسان منذ وجودِه بالولع بِمعرفة ما حصل في الماضي والتَّساؤُل بشأنِه، قد ظهر ذلك في ثقافة اليونان ردحًا طويلاً من الزَّمن، ثُمَّ تزايد الاهتِمام بذلك، وتعمَّم وانتشر في مُختلف شعوب المعمورة.

يقول"أرون ريمون": إنَّ الكتابة التاريخية ليست كتابةً في اللاَّزَمَان (أو أوكرنيا Uchronie هي كلمة يونانية تعني: نفي الزَّمن، وخرونوس وهو الزَّمان)، وإنَّما الغاية منها الوقوف على تفاصيل الصيرورة، ورسم معالم التطوُّر على تنوُّعها وتداخُلِها وتناسُبِها، واستِحْضار الماضي بكلِّ ما اتَّصفت به الأوضاع السياسية من المواصفات الملموسة في إبَّانِها"[[1]](http://www.alukah.net/culture/0/48498/%22%20%5Cl%20%22_ftn1)

ولمَّا اختلفت مستويات الخطاب التاريخي بحسب الزَّمان والمكان، وبحسب الطَّاقة العلميَّة للمؤرِّخين، فكذلك اختلفتْ مُستويات المعنيِّين بالخِطاب التَّاريخي، الذين يَجد المؤرِّخ نفسه ملزمًا بأخْذِها بعين الاعتبار.

وهذا المؤرِّخ محمد داود يقول:

"اعلم أنَّ كتابة التَّاريخ ينبغي أن تَختلف باختِلاف الأحْوال، فالمؤرِّخ لأجْل الأغراض الخاصَّة وللدِّعاية، له أن يُراعي المبدأ الذي ألَّف لأجله، فيرفع ما يشاء ويضع ما يريد، ويذكُر ما يرضاه أو يُرضيه، ويغفل ما لا يوافق مبدأه ومراده، يُشيد بذِكْر ما يؤيِّد رأْيَه ومذهبه، ويحطُّ من قيمة كلِّ ما يُخالف ذلك، أمَّا التاريخ الحقيقي الذي يكتب للاعتبار، ويسجِّل مختلف الحوادث والأخبار، فينبغي أن يكون كالمرآة أو كالآلة المصورة التي تُثْبِت الأشياء كما هي، والمؤرِّخ الصادق، الكاتب الحر هو الذي يثبت الحوادث كما وقعت، ويصف الأشخاص والأشياء بأوْصافِها الحقيقيَّة بدون مبالغة ولا بَخْس، فبذلك يُعْرَف مقام المصْلِحين، وفضْل المُحْسنين، وكفاح العاملين، وجهود المخلصين، كما يعرف أيضًا جبروت الظالِمين وطغْيان المعتدين"[[2]](http://www.alukah.net/culture/0/48498/%22%20%5Cl%20%22_ftn2).

تطوُّر الكتابة التَّاريخيَّة في الثقافة الغربيَّة:

قبل البدءِ بدراسة تطوُّر الكتابة التاريخيَّة، يكون من الأوْلى أن نسوق كلمةً مقتَضبة عن "كتابة التاريخ"، فالمعروف أنَّ حياة الإنسان على هذه الأرْض تنقسِم إلى قسمين: يسمَّى القسم الأوَّل: (عصور ما قبل التاريخ)، ويسمَّى القسم الثاني: (العصور التَّاريخيَّة)، والحدُّ الفاصل بينَهُما هو اكتِشاف الإنسان للكتابة حوالي 3500 ق م، وتدوين أوجُه نشاطه، ممَّا سهَّل الرُّجوع إليْها، والاستِفادة والاعتِبار ممَّا فيها من أخبار.

1- الكتابة التاريخيَّة في عهد اليونان:

كانت البدايات الأولى لعِلْم التَّاريخ عند الإغريق، كانت مكبَّلة بأغْلال الأسطورة والخيال، لعلَّ أبرز مثال على ذلك ملحمتا "الإلياذة"، و"الأوديسة" لهوميروس، بالرغم من خيالِها الخصْب إلا أنها تكشف عن تاريخية حرب طروادة.

لكنَّ التاريخ كعلمٍ يُعْنى بأخبار الماضي، يرجعه الكثيرون إلى عهْد المؤرِّخ اليوناني (هيرودوت)، الذي ينسب إليه البدْء بفنِّ كتابة التاريخ، ولقب بـ "أبي التاريخ"، قد استخدم كلمة (Istoria) اليونانيَّة عنوانًا لكتُبِه التسعة، وهي كلمة تعني البحث والاستفسار من أجل فهم الحوادث التاريخيَّة، وبِهذا نقل هيرودوت التَّاريخ من عالم الآلِهة المتعدِّدة "الآلهة البولياديَّة" إلى علم يهتمُّ بِنشاطات البشَر على الأرض، وقد عمل "هيرودوت" على تَمحيصها وحسن اختيارها؛ لكن رغم ذلك جَمَع بين ثناياها مادَّة خرافيَّة كثيرة.

كما أنجبتِ اليونان مؤرخين آخرين سطع نجمُهم في مجال الكتابة التاريخيَّة، خاصَّة (تيوسيدس) الذي عاش في القرن الخامس ق.م، وتَميَّز بحسِّ النَّقْد للرِّوايات التاريخيَّة، وطوَّر هذه الملَكة عمَّا كانت عليه عند "هيرودوت"، خاصَّة في كتابته لتاريخ الحرب البلبونيزية بين أثينا وإسبارطة؛ إذ استبعد الأساطير والخرافات، والقصص المسلِّية التي كانت سائدة في كتابات هيرودوت التاريخيَّة، لكن مع (أرسطو) أخذ التاريخ شكلَه العلمي؛ إذ ميَّز بين الكتابة الشعريَّة والتاريخ.

2- الكتابة التاريخيَّة في عهد الرومان:

فقد كانت مساهمة الرومان في مجال الكتابة التَّاريخية أقلَّ أهميَّة ممَّا عرفتْه الفترة اليونانيَّة، فمثلاً أبرزهم المؤرخ (تاسيتوس)، الذي استفاد كثيرًا من المؤرخين اليونان، لكنَّه وظف أغلب كتاباته بالهجوم على الشكل الإمبراطوري للرومان؛ إذ كان من أعضاء مجلس الشيوخ الروماني، وكان من أنصار الجمهوريَّة.

3- الكتابة التَّاريخيَّة في العصور الوسطى الأوربيَّة:

في هذه المرحلة أصبح كلُّ شيء في خِدْمة الكنيسة، سواء كان ذلك في الفنِّ أو الأدَب أو التاريخ؛ لذلك بات التَّاريخ يفسَّر بوجهة نظر دينيَّة نصرانية؛ إذْ كان أغلب مؤرِّخي هذه المرحلة من رجال الإكليروس (رجال الكنيسة) الذين تولَّوا قيادة الحركة الفكرية، إذ عمِل الرهبان على كتابة المؤلَّفات التاريخيَّة لخدمة أغراضهم، بالتَّالي شكَّلت هذه المرحلة عقبة أمام تطوُّر منهجيَّة الكتابة التاريخيَّة؛ لافتِقادها لقواعد المنهج العلمي.

من أهمِّ مؤرِّخي هذه المرحلة: "أوغسطين" المعلم الأوَّل للكنيسة الكاثوليكيَّة، الذي قسَّم تاريخ العالم إلى ستَّة عصور، قياسًا على الأيَّام الستَّة التي خلق الله العالم فيها، وخصَّص يوم السبت للرَّاحة!

4- الكتابة التاريخيَّة في عصر النهضة الأوربيَّة:

تميَّزت هذه ببعث تراث الحضارة اليونانيَّة والرومانيَّة، سمِّيت هذه المرحلة أيضًا بالحركة الإنسية (Humanisme)؛ ممَّا يعني أنَّ حركة الإحياء هذه لم تكُنِ الرجوع إلى الآداب الكلاسيكيَّة، ولكنَّها أعادت الاعتبار للإنسان.

كما أنَّ ظهور علم الاجتماع في أوربا قد أثَّر بدوْرِه في تطوُّر الدِّراسات التاريخيَّة الغربيَّة، كما سجلت المرحلة ظهورَ حركات اجتماعيَّة اقتصاديَّة وفكريَّة أغنت علم التاريخ.

شكَّل كتاب "الأمير" لمكيافيللي منهجًا جديدًا في الكتابة التاريخيَّة؛ إذْ قامتْ مُناقشاتُه التَّاريخيَّة على أدلَّة، وليس بناءً على تصوُّرات قبليَّة، فجمع في الكتاب تحليلاً واقعيًّا للتَّاريخ في علاقته مع السياسة والدبلوماسيَّة في إيطاليا - القرن السَّادس عشر.

5- الكتابة التاريخيَّة في عصر الأنوار:

سجَّلت هذه المرحلة أيضًا هجومًا كاسحًا على مناهج الكتابة اللاهوتيَّة للعصور الوسطى، لكن بالرَّغْم من تقدُّم مؤرِّخي القرن 18 م نحو التَّاريخ الثَّقافي والاجتِماعي اعترتْه - على حد تعبير Arthur Marwich في كتابه "طبيعة التاريخ" - ثلاثة عيوب:

• عدم إدراك المؤرخين لحقيقة التطوُّر والتغير الإنساني.

• الحرص على جَمع الوثائق والأدلّة، ونادرًا ما يتمُّ تحليلها.

• لم يكن التّاريخ مادَّة دراسيَّة مستقلَّة في مدارس وجامعات أوربا، بل كانت تدرَّس فقط في قصور الأمراء ورجال الدَّولة، باعتِباره من أدوات التربية - التدريب السياسي.

لكن بالرَّغْم من ذلك سجَّلت هذه المرحلة ظهورَ ما يسمَّى بـ "فلسفة التاريخ" مع فولتير، الذي قال: "بعْد قراءةٍ لآلاف المعارك ومئات الحروب، لم أجد نفسي أكثرَ حكمة مما كنتُ عليه من قبل".

6- الكتابة التاريخيَّة منذ القرن 19م إلى ظهور ما يسمَّى بـ "التاريخ الجديد":

مع حلول القرن 19م، بفعل التحوُّلات الاقتِصاديَّة الاجتماعيَّة الفكريَّة التي شهدَتْها أوربا، اندفع الكثير من المؤرِّخين وفلاسفة التَّاريخ إلى التَّفكير في مفهوم التَّاريخ، فظهرت تفاسير جديدة للتَّاريخ الذي توسَّع مفهومُه وأصبح أكثرَ شموليَّة، بعدما كان محدودَ النَّظرة والمنهج، كما ظهرت مدارس واتجاهات تاريخيَّة متعدِّدة، لعلَّ أهمَّها المدرسة الوثائقيَّة، التي تأثَّر روَّادُها بالفلسفة الوضعيَّة التي سادت أوربا خلال القرْن 19م، فقد دعا روَّاد هذه المدرسة التاريخيَّة إلى ضرورة اعتِماد الوثيقة في كتابة التاريخ، فالتاريخ يصنع بالوثيقة، لا تاريخ بدون وثيقة؛ كما قال مؤرِّخو هذه المدرسة "لانجلو" و"سينوبوس".

• ومع مطلع القرْن العشرين، أصبحت المدْرسة الوثائقيَّة عرضة للانتِقادات الشديدة، من قِبَل جيلٍ جديدٍ من المؤرِّخين الشَّباب في فرنسا، أمثال "لوسيان فيفر"، و"مارك بلوخ"، اللَّذَيْن نفخا روحًا جديدةً في الدِّراسات التاريخيَّة، حيثُ استغلُّوا "مجلة التركيب التاريخي" la revue de synthèses historique))، فنادوا بتوسيع دائرة الدراسات التاريخيَّة؛ لتنفتح على العلوم الأخرى.

وفي هذا الصدد يقول المؤرِّخ الفرنسي "لوسيان فيفر": "سيُساهِم في كتابة التاريخ اللغويُّ والأديبُ، والجغرافيُّ والقانوني، والطبيبُ وعالم الأجناس، والخبير بمنطق العلوم .. إلخ".

- مع ظهور مدرسة الحوْليَّات مع بداية النِّصْف الأوَّل من القرْن العشرين بفرنسا، وتأسِّي مجلَّة الحوليَّات (Les Annales) سنة1929م، أخذت الكتابة التاريخيَّة أبعادًا جديدة سوسيولوجيَّة، ولسانيَّة، وجغرافيَّة، وديمغرافيَّة، وتحوَّل التَّاريخ إلى دراسة كلِّ ما له علاقة بالإنسان.

وفي هذا الإطار سطع نَجم المؤرخ الفرنسي "فرديناند بروديل" (F.Braudel)، الذي يصنِّفه أغلب المؤرِّخين المعاصرين رائدًا للكتابة التَّاريخية في العصْر الحديث؛ إذ يعدُّ واضعًا لدعائم التَّاريخ الجديد، والذي أصبح من أهمِّ سماته انتِفاء الحدود بين التَّاريخ، والسوسيولوجيا، والإنتربولوجيا.

• لقد مثَّلتْ أطروحته الشهيرة، والتي درس فيها تاريخ العالم المتوسِّطي هذا التوجُّه، التي دعا فيها إلى تَجاوُز التَّاريخ السَّرْدي/ الإخباري، القائم على دراسة الوقائع السياسيَّة البسيطة في الأزمنة القصيرة، والانتِقال إلى دراسة تاريخ البِنَى الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، وذلك في سياق المُدَد الزمنيَّة الطويلة (les longues durées)؛ بِهدف رصْد مدى تفاعُل الإنسان مع مجاله الجغرافي.

وميَّز بروديل في دراسته للزَّمن التَّاريخي بين ثلاثة مستويات:

• الزَّمن الجغرافي (le temps géographique): وهو زمن المدد الطويلة، وزمن البنيات، يتميَّز بتغيره البطيء.

• الزَّمن الاجتماعي (le temps social): وهو زمن الظرفيات، وزمن المدد المتوسطة، مثل تاريخ تطور الاقتصاد والمجتمع.

• الزمن الفرْدي (le temps individuel): ويطابق زمن الوقائع، والأحداث السياسية؛ كالحروب والمعاهدات وحكْم الملوك.

وخلاصة القول:

فإنَّ مؤرِّخي مدرسة الحوليَّات أحْدثوا قطيعة ابيستمولوجيَّة مع الاتِّجاه السابق في الكتابة التاريخية، فقد عملوا على تَجاوز التاريخ الحدثي، ودعَوا إلى تاريخ إشْكالي يقرُّ بأهمية العوامل التركيبيَّة في دراسة التاريخ.

لقد ساهم هذا التوجُّه الجديد في الدراسات التاريخيَّة في إثارة مجالات جديدة للبحث، كتاريخ الذهنيات، والطقوس اليوميَّة، والخوف.

الأشكال المختلفة لكتابة التاريخ:

1- التَّاريخ الأصلي أو الأساسي، وتحتاج هذه الطريقة إلى (وعي فوري أو عفويَّة وموضوعية)، تعرف هذه الطريقة بوصْف التَّاريخ المعاش، من خلال شهودٍ مُباشرين، يعيشون في العصْر أو الحِقْبة التي حصلت فيها الأحداث (هيرودوت، ثيوسيديد).

2- التاريخ المفكر فيه، أو (فصل الأمور عن بعضها بقدْر ذهنيَّة عقلية)، تعرف بأنَّها إعادة بناء الماضي من أجل محاولة عيْشِه مرَّة أخْرى بشكل عقلي، وتَحتاج هذه الكتابة إلى جمْع ملفَّات كبيرة للعمل عليها، وهذا النوع الثاني من الكتابة يقسَّم بدوره لعدَّة أقسام:

أ- تاريخ بلد أو العالم بأكمله.

ب- التاريخ البراغماتي، والهدف منه الاستفادة من دروس أخلاقيَّة، واستخلاص قواعد من هذا التاريخ.

ج- التَّاريخ النقْدي، هدفه التحقيق والتَّفتيش حول الماضي والملفَّات التاريخيَّة، وفي التَّاريخ الإسلامي يستعمل ما يسمَّى بِمنهج علم الجرْح والتَّعديل (ابن خلدون نموذجًا).

د- التَّاريخ الخاص، كأن نقول كتابة تاريخ الثقافة، الدين... إلخ.

تطوُّر الكتابة التاريخيَّة في الثقافة العربية - الإسلاميَّة:

1- المعرفة التاريخيَّة قبل الإسلام:

لا ينكر أحد أنَّ التاريخ من أهمِّ ميادين المعرفة التي اهتمَّ بها العرب، وتدارسوا وألَّفوا فيها؛ إذْ بدأ الوعْي التَّاريخي في كلٍّ من وادي الرَّافدين، ووادي النِّيل، والعربيَّة الجنوبيَّة (بلاد اليمن)، وتدمر، والأنباط، والمناذرة، أمَّا منطقة نجد والحجاز، فقد تأخَّر فيهما ميلاد مثل هذا الوعْي أو ذاك الحس التَّاريخي.‏

ويرجع أغلبُ المؤرِّخين تأخُّر الوعْي التاريخي في منطقة الحجاز، إلى الطبيعة الصحراوية القاسية، التي لم تساعد على الاستقرار وقيام مجتمع متحضِّر - في نجد خاصَّة - ممَّا طبع النَّشاط الاقتِصادي هنا بطابع الرعْي، والحياة الاجتماعيَّة بطابع البداوة والتِّرحال، فأصبح النمط الثقافي السَّائد في هذه البيئة شفاهيًّا، يقوم على "الأيام" و"الأنساب"، فضلاً عن القصص التاريخي.

• الأنساب: وهي نمط من المعرفة التاريخيَّة؛ إذْ حرَصت كل قبيلة على حِفْظ أنسابِها؛ حتَّى لا تختلط بأنساب غيرِها من القبائل، لكن ما يُعاب على هذا النَّوع عادة هو خلوُّه من الإشارة إلى الأحداث التاريخيَّة، التي لم تكن هدفًا للأنساب أو موضوعًا لها.

• أيَّام العرب: وهي نَمط من أنْماط المعرِفة التَّاريخية عند العرب قبل الإسلام، وتتضمَّن أخبار الحروب والمعارك التي خاضتْها كلُّ قبيلة، الهدف منه هو إمتاع السامعين بمآثر أسلافهم دون البحث عن الحقيقة التاريخيَّة، وهي الوعاء الذي تَحفظ فيه القبيلة ذكرياتِ غزواتِها وملاحمها مع القبائل الأخرى، وتأتي المفاخرة والمباهاة بأبْطالها وشجعانِها، الذين قاتلوا ببسالةٍ في الذَّود عن حِمى القبيلة.

• القصص التاريخيَّة: كانت في هذه المرْحلة لا توظف الزَّمان كمحدّد ومكوّن أساس في الحدث التاريخي.

• الخبر: كان أحد علوم العرب قبل الإسلام، مثل الأيَّام، والأنساب، والشِّعر، فكانت للعرب أخبار في مرحلة ما قبل الإسلام، ويتميَّز الخبر قبْل الإسلام بارتِباطه بالرِّواية الشفويَّة، بِمعنى أنَّه لم يظهر بِمظهر كتابي إلا في النقوش، وذلك يعود إلى قلَّة التَّدوين وشيوع الأمِّيَّة في الحياة العربيَّة، واعتماد العرب على الذَّاكرة في الحِفْظ، حتَّى لم تتوفَّر لأيِّ شعب أو أمَّة ما كان لهم، وما عُرِفوا به من قوَّة الذاكرة، فالمسعودي يعرِّف التَّاريخ بأنَّه: علم من الأخبار.

2- المعرفة التاريخيَّة مع الإسلام:

إنَّ ظهور الإسلام يعدُّ منعطفًا خطيرًا في حياة العرب، فقد غيَّر مسار حياتِهم وأسُس تفكيرِهم، واستبْدل عقائدَهم المنحرفة الضَّالَّة بعقيدةٍ واضحة، فكوَّن بذلك القاعدةَ الفكريَّة اللازمة لتوحُّدهم بعد حياة التبعثُر والشَّتات التي كانوا يعيشونَها في ظلِّ القبليَّة، وما فرضته طبيعتُها عليْهم من مخاصمات وحروب ودماء.

وبقدْر تعلُّق الأمْر بالوعْي التَّاريخي، فإنَّ القرآن الكريم قد استفزَّ العقل العربي في المحاوِر الأربعة التَّالية، والتي نرى في مُجملها أنَّها كانت المشكاة التي أضاءتِ الطَّريق لمسيرة عِلْم التَّاريخ العربي - الإسْلامي:

1- فكرة المصير في القرآن الكريم، وأثرُها في الوعي التاريخي.‏

2- البعد الحضاري في القُرآن الكريم فكْرة استِخْلاف الله - تعالى - للإنْسان في الأرض، وأثره في الوعْي التاريخي.

3- أخبار الأمم الماضية في القُرآن الكريم، وأثرُها في الوعْي التَّاريخي عند العرب المُسلمين.‏

4- فكْرة وحدة الرِّسالات السَّماوية في القُرآن الكريم، وأثرها في الوعْي التَّاريخي عند العرب المسلمين.

• إنَّ القصص التي جاءتْ في القرآن الكريم هدفُها العبرة والاتِّعاظ، وقد حفز هذا المسلمين على التَّساؤل عن تلك الأمم ومواطنِها، وأزمانِها وصلتها ببعضِها أو بالعرب؛ ولأنَّ أكثرَها كانت من العرب كعاد وثمود، وأصحاب شعيب... إلخ، فقد كان القرآن المحفِّز لدراسة التَّاريخ العربي القديم، إلى جانب التَّاريخ العامِّ، في حين كان الحديث النبويُّ الشَّريف المحفِّز للاهتِمام بِجمع وتدوين التَّاريخ الإسلامي.

• السيرة النبويَّة نموذج مهمٌّ في الكتابة التَّاريخيَّة، فهو مثال وقدْوة المسلمين العُليا في الحياة، وأقوالُه وأفعالُه تعدُّ الرُّكن الثَّاني في التَّشْريع الإسلامي الذي كان قانونَ الدَّولة؛ لذا بدأ الاهتِمام مبكِّرًا بِجمْع كلِّ ما يتعلَّق بِحياته فيما سمِّي بعد ذلك بـ (السيرة)، ثم اتسع نطاق هذه الدراسة لتشمل ما عرف بـ(المغازي)، والتي تغطي الجوانب السياسية والعسكرية من حياته، حيث لم تعد الجوانب الاجتماعيَّة، مثار الاهتمام لوحدها، بل صار كفاحه وجهاده في سبيل نشر رسالته، بما في ذلك كفاحه المسلَّح – أي: سراياه وغزواته - مثار المزيد من الاهتمام.

• أمَّا عن ظهور مصطلح التاريخ في ثقافتِنا العربيَّة الإسلامية، فقد نُسِب إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وضْع التاريخ، فقد رفَع إليه أبو موسى الأشعري: "أنَّه تأتينا من قِبل أمير المؤمنين كُتُب لا ندري على أيِّها يعمل، قد قرأنا صكًّا محلُّه شعبان، فما ندري أي الشعبانَين، الماضي أم الآتي …"، هذا النَّصُّ يشير إلى أنَّ التاريخ بمعنى الوقت.

• قد اتفق المسلمون في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على اختيار سنة هجرة الرَّسول – صلَّى الله عليْه وسلَّم - من مكَّة إلى المدينة بدايةً للتَّدوين التَّاريخي.

• ثمَّ تطوَّرت الكتابة التَّاريخيَّة عند المسلمين لتتَّخذ أبعادًا أخرى، وبمنهجيَّة تقوم دراستها على طريقتين: عمودية، وأفقيَّة:

• ويقصد بالطريقة العمودية: هي أنَّ المؤرخ يبتدئ التاريخ منذ الخليقة، أو منذ الميلاد، أو ظهور الإسلام، حتى ينتهي بعصره، وهي طريقة - كما نرى - لها بداية وتنتهي بنهاية، قد تكون عصر المؤرِّخ، أو يتوقَّف عند فترة قد تكون سابقة لعصره، على أنَّ المهمَّ فيها أنَّها طريقة تصاعدية في تناول حوادث التاريخ، ‏مثل المؤرِّخ المغربي الناصري في سلسلة كتبه التاريخيَّة "الاستقصا"، التي تناول فيها حقبة تاريخيَّة تمتدُّ من مولد الرَّسول - صلَّى الله عليْه وسلَّم - إلى عهْد الحسن الأوَّل - تاريخ الدولة العلوية بالمغرب.

من المؤرِّخين العرب نذكر المسعودي في كتابه "مروج الذهب ومعادن الجوهر"، والدينوري في كتابه "الأخبار الطوال"، والطبري‏، وابن الأثير "الكامل في التاريخ".

أمَّا الطريقة الأفقيَّة، فهي التي تقوم دراستها بشكْلٍ يتوزَّع على المكان أكثر من توزُّعه على الزمان، بعبارة أُخْرى، هي تدرس شرائح منتخبة من الناس، موزَّعة على المجتمع العربي الإسلامي في امتداداته العرضية في ديار الإسلام،‏ خاصَّة في دراسات بعض الجغرافيين العرب؛ مثل ابن حوقل في كتابه "صورة الأرض"، وابن بطُّوطة "تحفة النظار"، وصاحب "المسالك والممالك"؛ (المنظور الحضاري في التَّدوين التاريخي عند العرب، بتصرُّف يسير).

وحينما نصِل إلى القرْن الثَّامن الهجري، الرَّابع عشر الميلادي، تكون الكتابة في علْم التَّاريخ قد بلغتْ أوْجَها لدى ابن الخطيب العلامة الموسوعي، وابن خلدون صاحب فلسفة التَّاريخ وعلم الاجتِماع.

ابن الخطيب وتطوير منهجيَّة الكتابة التَّاريخيَّة:

التَّاريخ لدى ابن الخطيب ليس مجرَّد نقْل للأحْداث السياسيَّة وسيَر الملوك والسَّلاطين، بل هو تصوير للحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والعمرانيَّة بما تشمله هذه الحياة من رُقِيٍّ وازدِهار، أو تخلُّف وتدهْور، وهو في ذلك يُتابع التَّفاصيل الدقيقة للموضوع الذي يتحدَّث عنه.

يركِّز ابن الخطيب على الوصْف الجغرافي للأماكن التي يتحدَّث عنها، ويجعل هذا الوصف مدخلاً لبحثه التاريخي، وهذا ما فعله في حديثِه عن غرناطة في مقدِّمة كتابه "الإحاطة"، بهذا يمكن اعتبار ابن الخطيب سبَّاقًا إلى فكْرة ضرورة انفِتاح التَّاريخ على العلوم الأخرى، على غرار ما جاءت به مدرسة الحوليات في فرنسا.

ابن خلدون مؤسِّس فلسفة التاريخ:
إنَّ دراسة ابن خلدون للظواهر الاجتماعيَّة، يمكن أن ترتقي بعلمه الجديد (علم العمران)، إلى مصافِّ الدراسات التي تتَّصل في صميم فلسفة التاريخ، وبالتَّالي فإنَّ ابن خلدون يمكن أن يكون أوَّل فيلسوف للتاريخ، وأوَّل مَن فلسفَه، بل ويكون منشئ فلسفة التَّاريخ على صعيد الفكر الإنساني.

لقد استخدم فولتير مصطلح (فلسفة التاريخ)، لأوَّل مرة في القرن الثامن عشر، في كتابه الموسوم (طبائع الأُمم وفلسفة التَّاريخ)، الذي أصْدره سنة (1756م)، لقد كان فولتير يعني به دراسة التاريخ الحضاري للأمم من وجهة نظر عقليَّة ناقدة، ثم توالت الدراسات في هذا الحقل، وأصبحت له مقومات معيَّنة يقوم عليها هي:

‏1- الكليَّة: تهدف فلسفة التاريخ إلى البحث عن المعاني الكلية في أحداث التاريخ، وتجميعها في مختلف العصور؛ بغية الوصول إلى قوانين كلية تفسِّر لنا التاريخ الإنساني.‏

‏2- العلِّية (العللية): هي اتِّجاه فلسفة التاريخ، تقوم على تجاوز العلل الجزئية التي يفسر بها المؤرِّخون الوقائع الفرديَّة المحصورة في زمان ومكان محددين، إلى محاولة العثور على علَّة عامة أو أكثر، لتفسير مجمل حوادث التاريخ الإنساني.

وبِهذا فإنَّ مقولات التَّاريخ تختلف عن مقولات فلسفة التاريخ اختلافًا جوهريًّا، فأصبحت النظرة الكلية بديلاً عن النَّظرة الفرديَّة، كما تَجاوزتْ فلسفة التَّاريخ مقولَتَي الزَّمان والمكان إلى ما وراء الزَّمان والمكان.

لقد تنبَّه الكثير من الباحثين - وخاصَّة في الغرب - إلى أنَّ مقدِّمة ابن خلدون التي كتبت في القرن الثامن الهجري، والتي سبقت مؤلف فولتير آنف الذكر بأربعة قرون تقريبًا، قد تضمَّنت (فلسفة للتاريخ)، وهذا برَّر إعلانهم عن أنَّ ابن خلدون يعدُّ المؤسس الحقيقي لفلسفة التاريخ، أو بعبارة أخرى هو رائد ومؤسس هذا النوع من الدراسة.

وبذلك سبق ابنُ خلدون علماء الغرب في هذا المضمار سبقًا جديرًا بالتَّقدير والإعجاب، واعتبر رائد علم الاجتماع، والبحث التاريخي العلمي، وقد علق (إيف لاكوست)، صاحب كتاب (ابن خلدون واضع علم ومقرِّر استقلال)، ص 32، ترجمة زهير فتح الله، بيروت 1958، على هذه النَّاحية بقوله: "يستهلُّ ابن خلدون مقدمته بمقطع رائع، يشعر قرَّاءه أنَّه أمام نفحة ستقود ديكارت بعد ذلك بثلاثة قرون، وليس مثال ذلك السبق بنادر بين تراث الأدب العربي (الإسلامي)، الذي خلفه لنا العصر الوسيط".

وتقوم عناصر المنهج التَّاريخي عند ابن خلدون على الملاحظات الموجزة التالية:

• التاريخ علم.

• محتويات التاريخ والفكرة عنها.

• العناصر التي تجتمع لصنع التاريخ البشري.

• قوانين التاريخ.

• التاريخ علم فلسفي عند ابن خلدون.

• التَّاريخ عند ابن خلدون ظاهر: (أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى)، وباطن: (وهو نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها).

• ابن خلدون يدحض الأساطير.

• ابن خلدون يضع القواعد اللازمة لمقارنة الحقيقة.

النقد التَّاريخي عند ابن خلدون يبدو في:

• تبدُّل الأحوال بتبدُّل الأيَّام.

• وحدة النفسيَّة الاجتماعيَّة.

• ظروف الأقاليم الجغرافية.

• التَّاريخ الحضاري البشري.

أمَّا منهج البحث التاريخي عند ابن خلدون فيعتمد على:

• ملاحظة ظواهر الاجتماع لدى الشعوب التي أتيح له الاحتِكاك بها والحياة بين أهلها.

• تعقُّب هذه الظواهر في تاريخ الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره.

• تعقُّب أشباهها في تاريخ شعوب أخرى لم يُتَح الاحتكاك بها والحياة بين أهلها.

• الموازنة بين هذه الظواهر جميعًا.

• التَّأمُّل في مختلف الظَّواهر، للوقوف على طبائعِها، وعناصرها الذَّاتيَّة، وصفاتِها العرضيَّة، واستخلاص قانون تخضع له هذه الظَّواهر في الفكر السياسي، وفلسفة التَّاريخ، وعلم الاجتماع.

ويرى ابن خلدون في مقدِّمته:

1- إنَّ دراسة التَّاريخ ضروريَّة لمعرفة أحوال الأمم، وتطور هذه الأحوال بفعل العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

2- يركز ابن خلدون على موضوع الاستِبْداد والبطْش الذي يقوم به السلطان ضدَّ شعبه، وأثر ذلك في الشعب.

3- يشرح ابن خلدون: كيف أنَّ بعض السلاطين ينافسون رعيتهم في الكسب والتجارة، ويسخِّرون القوانين لخدمة مصالِحهم الخاصَّة، وتسلطهم على أموال النَّاس، وإطلاق يد الجند في الأموال العامَّة؛ مما يرسِّخ الشعور بالظلم، والإحساس بالحقد لدى الشعب.

4- يوضح ابن خلدون: أنَّ هذه العوامل الداخليَّة هي التي تؤدِّي إلى الخلل في أحْوال الدَّولة أكثر من العوامل الخارجيَّة؛ لأنَّ المجتمع الذي يُعاني من خلل داخلي لا يستطيع مُجابَهة عدوٍّ خارجي.

5- تمكَّن ابن خلدون من الرَّبط الدقيق بين العوامل الاقتصاديَّة، سابِقًا بذلك مفكِّرين أوروبيين بعدَّة قرون.

6- استوعب ابن خلدون الإرْهاصات السَّابقة في الفكر السياسي لدى الفارابي، والماوردي، والغزالي، وإخوان الصفا، والطرطوشي، ومسكويه، وسواهم، وصاغ من كلِّ ذلك نظريَّته الناضجة في الفكر السياسي، وفلسفة التاريخ، وعلم الاجتماع.

7- يتَّضح من قراءة مقدِّمة ابن خلدون فهمُه لفلسفة التاريخ، من خلال ثلاث نقاط أساسيَّة:

الأولى: أنَّ التاريخ علم، وليس مجرَّد سرْد أخبار بلا تدقيق ولا تمحيص.

الثَّانية: أنَّ هذا العلم ليس منفصِلاً عن العلوم الأُخْرى؛ كالسياسة والاقتِصاد، والعمران وعلوم الدين، والأدب والفنِّ.

الثَّالثة: أنَّ هذا العلم يخضع لقوانينَ تنتظِم بِموجبها أحوالُ الدُّول من قوَّة وضعف، ورفعة وانحلال.

وقد طبَّق ابن خلدون هذه النظرية على كتابه "العبر"، في سرده للأحداث، والتَّعليق عليْها، وتَحليل نتائجها.

8- يرى ابن خلدون: أنَّ الظلم مُؤذنٌ بِخراب العمران، ويعدِّد أشْكال هذا الظُّلم، من اعتِداء على النَّاس، وتضْييق على حريَّاتهم، وسلْب أموالِهم، وإضْعاف فرص معاشِهم وتَحصيل رزقِهم، والعمران يَفْسد بِفساد العوامل التي تصنعه، والفساد يؤدِّي إلى الخراب.

9- إنَّ الفساد يؤدِّي إلى هرم الدَّولة وشيخوختها، والهرَم من الأمراض المزمنة التي قد تكون طبيعيَّة مع عمر الدول والأفراد، وقد تكون طارئةً بفعْل تفاقُم الظلم والفساد والعدوان.

10- كان ابن خلدون على قدْر كبير من الموضوعيَّة والحياد العلمي في قراءته لأحداث التاريخ وتفسيرها، رغم صعوبة الحياد في عصره.

المراجع المعتمدة في هذا المحور:

• الدكتور إبراهيم بوطالب: الكتابة التاريخية بين الموضوعية والالتزام، مجلة أمل، العدد21،1999.

• الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1401هـ،1981م.

• الدكتور قاسم عبده قاسم: تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الأول، أبريل، مايو، يونية 1989.

• سامي الصقار: تراث العرب في كتابة التاريخ، مجلة البحرين الثقافية، العدد 22، أكتوبر 1999م

• عبدالعزيز العلوي الأمراني: نحو تطوير المعرفة التاريخية في الوطن العربي، مجلة فكر ونقد، العدد 84، السنة التاسعة، عدد84، ديسمبر 2006.

• إشكاليَّة المصطلح في التاريخ، مجلة أمل، العدد15، السنة الخامسة،1998.

• (إيف لاكوست)، صاحب كتاب: (ابن خلدون واضع علم ومقرر استقلال)، ص 32، ترجمة زهير فتح الله، بيروت 1958.

• سالم أحمد محل، المنظور الحضاري في التدوين منذ العرب، سلسلة كتاب الأمة.

• عبدالله العروي: العرب الفكر التاريخي.

• عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ.

• محمد قجة: تطور المنهج العلمي في الكتابات التاريخية عند العرب.

الخبر التاريخي ورواية الحديث

لاشك أن رواية الخبر التاريخي يختلف عن رواية الحديث النبوي ، ولكل فن منهج خاص به ، وإن كانا يشتركان في بعض الأصول ..

وهنا لابد أن نتنبه إلى شيء مهم وهو : أنه يجب أن نفرق بين رواية ( الحديث ) و رواية ( الأخبار الأخرى ) ، فعلى الأولى تبنى الأحكام و تقام الحدود ، فهي تتصل مباشرة بأصل من أصول التشريع ، و من هنا تحرز العلماء –رحمهم الله – في شروط من تأخذ عنه الرواية .

لكن يختلف الأمر بالنسبة لرواية الأخبار ، فهي وإن كانت مهمة – لا سيما حينما يكون مجالها الإخبار عن الصحابة – إلا أنها لا تمحص كما يمحص الحديث ، و من هنا فلا بد من مراعاة هذا القياس و تطبيقه على الإخباريين .

و من درس مناهج دراسة التاريخ الإسلامي عرف هذا ، لكن من لم يدرس تخبط و أخذ يهرف بما لا يعرف ، وإليك تفصيل ذلك :-

شروط الرواية المقبولة : من العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية ، وإن اشتراط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في راوي الحديث من أربعة أمور : العقل و الضبط و الإسلام والعدالة ، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السنة ، أما أكثرها فمحمول عن الإخباريين بأسانيد منقطعة يكثر فيها المجاهيل والضعفاء والمتروكين .

و لهذا فرق العلماء بين ما يتشدد فيه من الأخبار و بين ما يتساهل فيه تبعاً لطبيعة ما يروى ، على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات .

فإذا كان المروي متعلقاً بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بأحد من الصحابة رضي الله عنهم ، فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم .

و يلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقاً بثلب أحد من العلماء والأئمة ممن ثبتت عدالته أو تنقصهم و تدليس حالهم على الناس – لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه ، كما قال ابن حجر في التهذيب (7/273) - .

و كذلك إذا كان الأمر يتعلق بقضية في العقيدة أو موضوع شرعي كتحليل و تحريم ، فإنه لابد من التثبت من حال رواته ومعرفة نقلته ، ولا يؤخذ من هذا الباب إلا من الثقات الضابطين .

أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء من الأحكام الشرعية – وإن كان الواجب التثبت في الكل – فإنه يتساهل فيه قياساً على ما اصطلح عليه علماء الحديث في باب التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التساهل لا يعني الرواية عن المعروفين بالكذب و ساقطي العدالة ، لأن ساقط العدالة لا يحمل عنه أصلاً ، و إنما قصد العلماء بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضعف ضبطه بسبب الغفلة أو كثرة الغلط ، أو التغّير والاختلاط ، و نحو ذلك ، أو عدم اتصال السند كالرواية المرسلة أو المنقطعة ، و وفق هذه القاعدة جوّز بعض الفقهاء العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب – مع التنبيه على ضعف الحديث - .

وبناء على ذلك إذا كانت الرواية التاريخية لا تتعلق بإثبات أمر شرعي أو نفيه سواء كان لذلك صلة بالأشخاص – كالصحابة رضوان الله عليهم – أو الأحكام – كالحلال والحرام – فإن الأمر عندئذ يختلف ، فيقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما يقبل في سابقه ، فيستشهد بها ، لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة ، و ربما يُستدل بها على بعض التفصيلات و يُحاول الجمع بينها و بين الروايات الأخرى التي هي أوثق سنداً .

يقول الكافيجي – هو محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي ( ت 879 هـ ) له معرفة باللغة والتاريخ والتفسير وعلوم أخرى – في هذا الصدد : يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب و الترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه ، و لكن لا يجوز له ذلك في ذات الباري عز وجل و في صفاته ولا في الأحكام ، و هكذا جوز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور . المختصر في علوم التاريخ ( ص 326 ) .

و يقول الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه دراسات تاريخية (ص 27) : أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير ، و الخطر الناجم عنه كبير ، لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث ، بل تم التساهل فيها ، و إذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوّة سحيقة بيننا ، و بين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع .. لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية ، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة ، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا ، و لكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية ، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة .

و هذا التفريق بين ما يتشدد فيه من الأخبار و يتساهل فيه نلحظه بوضوح في تصرف الحافظ ابن حجر في جمعه بين الروايات في كتابه الفتح ، ففي الوقت الذي يقرر فيه رفض رواية محمد بن إسحاق إذا عنعن و لم يصرح بالتحديث ، و رفض رواية الواقدي ، لأنه متروك عند علماء الجرح والتعديل فضلاً عن غيرهما من الإخباريين الذي ليس لهم رواية في كتب السنة من أمثال عوانة والمدائني ، فإنه يستشهد برواياتهم ، و يستدل بها على بعض التفصيلات ، و يحاول الجمع بينها و بين الروايات الأخرى التي هي أوثق إسناداً .

و هذا يدل على قبوله لأخبارهم فيما تخصصوا فيه من العناية بالسير والأخبار ، و هو منهج معتبر عند العلماء المحققين وإن لم يقبلوا روايتهم في الأحكام الشرعية ، فنجد ابن حجر يقول في محمد بن إسحاق : إمام في المغازي صدوق يدلس .طبقات المدلسين (ص 51 ) . و يقول عن الواقدي : متروك مع سعة علمه . التقريب (2/194) . و يقول في سيف بن عمر : ضعيف في الحديث ، عمد في التاريخ . التقريب (1/344) .

هذا مختصر ما يمكن أن يقال في الحكم على الروايات التاريخية والفرق بينها وبين رواية الحديث .

**القواعد التي تتبع في قبول أو رد الروايات التاريخية ..**
**القاعدة الأولى : اعتماد المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر .**لأنها أصدق من كل وثيقة تاريخية فيما ورد فيها من أخبار ، كما أنها وصلتنا بأوثق منهج علمي ، ولئن كانت المادة التاريخية في كتب السنة ليست بنفس المقدار الموجود في المصادر التاريخية ، إلا أنها لها أهميتها لعدة اعتبارات منها :-
1 – أن معظم مؤلفيها عاشوا في فترة مبكرة ، وأغلبهم من رجالات القرن الثاني والثالث الهجري ، مما يميز مصادرهم بأنها كانت متقدمة .

2 – ثم إن المحدثين يتحرون الدقة في النقل ، الأمر الذي يجعل الباحث يطمئن إلى رواياتهم أكثر من روايات الإخباريين .

**القاعدة الثانية : الفهم الصحيح للإيمان ، و دوره في تفسير الأحداث .**إن دارس التاريخ الإسلامي إن لم يكن مدركاً للدور الذي يلعبه الإيمان في حياة المسلمين ، فإنه لا يستطيع أن يعطي تقييماً علمياً وواقعياً لأحداث التاريخ الإسلامي .

**القاعدة الثالثة : أثر العقيدة في دوافع السلوك لدى المسلمين .**إن منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتفسير حوادثه يعتمد في أصوله على التصور الإسلامي ، ويجعل العقيدة الإسلامية ومقتضياتها هي الأساس في منطلقاته المنهجية ، وفي تفسير حوادثه والحكم عليها .

وإن معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام وتزكية أرواحهم ، والتوجه إلى الله وحده بالعبادة والمجاهدة ، يجعل من البديهي التسليم بأن الدافع لهم في تصرفاتهم وسلوكهم لم يكن دافعاً دنيوياً بقدر ما كان وازعاً دينياً وأخلاقياً .

ولأجل ذلك يجب استعمال الأسلوب النقدي في التعامل مع المصادر التاريخية ، وعدم التسليم بكل ما تطرحه من أخبار ، فتوضع الوجهة العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته وخصوصيته في الحسبان ، وينظر إلى تعصب الراوي أو الإخباري أو المؤرخ من عدمه ، فمن لاحت عليه أمارات التعصب والتحيز بطعن أو لمز في أهل العدالة والثقة من الصحابة ، أو مخالفة لأمر معلوم من الشريعة أو عند الناس ، أو معاكسة طبيعة المجتمع وأعرافه وقيمه الثابتة ، ففي هذه الأحوال لا يؤخذ منه ولا يؤبه بأخباره ؛ لأن التحيز والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة التاريخية .

**القاعدة الرابعة : العوامل المؤثرة في حركة التاريخ .**إن المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ منهج شامل لكل الدوافع والقيم التي تصنع التاريخ ، غير واقف أما حدود الواقع المادي المحدود الظاهر للعيان فقط ، بل إنه يتيح فرصة لرؤية بعيدة يستطيع المؤرخ معها أن يقدم تقييماً حقيقياً وشاملاً أكثر التحاماً مع الواقع لأحداث التاريخ الإنساني ، وهذا سر المفارقة بين المنهج الإسلامي وبقية المناهج الأخرى الوضعية التي تفسر التاريخ تفسيراً عرقياً أو جغرافياً أو اقتصادياً .

**القاعدة الخامسة : العلم بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم .**قال ابن تيمية رحمه الله : إن الحكم على أي طائفة أو قوم ، يقوم على أصلين ، أحدهما : المعرفة بحالهم ، و الثاني : معرفة حكم الله في أمثالهم . مجموع الفتاوى (28/510 ) .

وهذان الأصلان يقومان على العلم المنافي للجهل ، والعدل المنافي للظلم ؛ إذ الكلام في الناس لا يجوز بغير علم وبصيرة .

وعلى هذا الأساس ينبغي التحري فيما يروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، فالمعرفة بحالهم تدل على كمال إيمانهم ، وصدقهم وحسن سريرتهم ، إذ توافرت النصوص الشرعية في تزكيتهم وتعديلهم .

وبناء على هذا لابد من الرجوع إلى المصادر الأصلية الموثوقة لمعرفة الحقيقة ، فلا يؤخذ من الكذابين والفاسقين وأصحاب الأهواء ؛ لأن فسقهم وهواهم يدفعهم إلى تصوير الأمر على خلاف حقيقته .

**وهنا مجموعة من المقاييس ينبغي الأخذ بها في هذا الشأن ، و هي :-**1 – عدم إقحام الحكم على عقائد ومواقف الرجال بغير دليل في ثنايا سرد الأعمال ، إذ أن الحكم على أقدار الناس يجب أن يكون قائماً على حسن الظن حتى يثبت خلاف ذلك .

2 – عدم تجاوز النقل الثابت إلى إيراد الظنون والفرضيات ، فهذا من فضل الدين أن حجزنا عنه ، ولم يفعل هذا مؤرخ فاضل ، ولم يقل أحد أن حسن الأدب هو السكوت عن الذنوب ، وإنما حسن الأدب هو رده وتنقية سيرة الصدر الأول منه ، كما أن حسن الأدب يقتضي السكوت عن الظنون والكف عن اقتفاء مالا علم لنا به يقيناً ، وكثيراً ما تلحّ على المرء في هذا شهوة الاستنتاج ودعوى التحليل ، وقد أمرنا الشرع أن تكون شهادتنا يقينية لا استنتاجية فيما نشهد من حاضرنا ، ففي الآية { إلا من شهد بالحلق وهم يعلمون } ، فكيف بمن يشهد بالظن والهوى فيمن أدبر من القرون ؟؟!

3 – إن الإسلام له منهجه في الحكم على الرجال والأعمال ، فهو يأمر بالشهادة بالقسط وعدم مسايرة الهوى في شنآن أو في محبة ، ويأمر باتباع العلم لا الظن ، وتمحيص الخبر والتثبت فيه لئلا يصاب قوم بجهالة ، وهذا في حق كل الناس ، فكيف بخير القرون ؟؟!

**القاعدة السادسة : الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف .**الأصل في هذه القاعدة قوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون }.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في منهاج السنة ( 4/337 ) : والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع .

ويدخل ضمن هذه القاعدة ، العدل في وصف الآخرين ، والمقصود به هو العدل في ذكر المساوئ والمحاسن والموازنة بينهما .

فمن المعلوم أن أحداً لا يسلم من الخطأ لقول النبي صلى الله عليه وسلم كما في المسند (3/198 ) : كل بني آدم خطّاء . ولذلك ينبغي للمسلم إذا وصف غيره ألا يغفل المحاسن لوجود بعض المساوئ ، كما لا ينبغي أن يدفن المحاسن ويذكر المساوئ لوجود عداوة أو شحناء بينه وبين من يصفه ، فالله عز وجل أدبنا بأحسن الأدب وأكمله بقوله { ولا بخسوا الناس أشياءهم } .

وحين نجد من يذم غيره بذكر مساوئه فقط ، ويغض النظر عن محاسنه ، فإن ذلك يرجع في العادة إلى الحسد والبغضاء ، أو إلى الظنون والخلفيات والآراء المسبقة ، أو إلى التنافس المذموم ، ولكن المنصفين هم الذين يذكرون المرء بما فيه من خير أو شر ولا يبخسونه حقه ، ولو كان الموصوف مخالفاً لهم في الدين والاعتقاد أو في المذهب والانتماء .

**القاعدة السابعة : العبرة بكثرة الفضائل .**فإن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث ، وكذلك من غلبت فضائله هفواته اغتفر له ذلك ، وفي هذا الصدد يقول الحافظ الذهبي رحمه الله : وإنما العبرة بكثرة المحاسن . السير ( 20 / 46 ) .

وهذه قاعدة جليلة تعد بمثابة منهج صحيح في الحكم على الناس ، لأن كل إنسان لا يسلم من الخطأ ، لكن من قل خطؤه وكثر صوابه فهو على خير كثير ، والإنصاف يقتضي أن يغتفر للمرء الخطأ القليل في كثير صوابه .

ومنهج أهل السنة هو اعتبار الغالب على المرء من الصواب أو الخطأ والنظر إليه بعين الإنصاف ، وهناك قاعدة أخرى يمكن اعتبارها في هذا الباب وهي كما ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ( 8 / 412 ) : العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية .

**القاعدة الثامنة : إحالة الحوادث على الخطأ في الاجتهاد .**نحن لا نعصم فرداً أو مجتمعاً ، إلا أن يكون نبياً أو رسولاً ، ومن هنا يجب أن نعلم أن الذين صنعوا التاريخ رجال من البشر ، يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان ، وإن كانوا من كبار الصحابة وأجلائهم ، إلا أنه ينبغي إحالة الحوادث إلى الخطأ في الاجتهاد .

**القاعدة التاسعة : الطريقة المثلى في معالجة القضايا والأخطاء .**يلزم دارس التاريخ أن يدرس الظروف التي وقعت فيها أحداثه ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت تلك الأحداث ، حتى يكون حكمه أقرب إلى الصواب .

**القاعدة العاشرة : الاستعانة بعلم الجرح والتعديل للترجيح بين الروايات المتعارضة وبناء الصورة التاريخية الصحيحة .**ينبغي الاستعانة بمنهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات ، فهو الوسيلة المثلى للترجيح بين الروايات المتعارضة ، كما أنه خير معين على رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ صدر الإسلام .

وعلى هذا الأساس يتم اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام ، وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً ، أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى ، فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة ، على شرط أن تتماشى مع روح المجتمع الإسلامي ، ولا تناقض جانباً عقدياً أو شرعياً ، لأن القاعدة : التشدد فيما يتعلق بالعقيدة والشريعة ، كما قال الدكتور أكرم ضياء العمري في المجتمع المدني ( ص 25 ) .

ومن ناحية ثانية إذا كان أهل الحديث يتساهلون في الرواية عن الضعفاء إن كانت رواياتهم تؤيد أحاديث صحيحة موثقة : فلا بأس إذاً من الأخذ بهذا الجانب في التاريخ ، وجعله معياراً ومقياساً إلى تحري الحقائق التاريخية ومعرفتها .

ومن هذا المنطلق تتخذ الأخبار الصحيحة قاعدة يقاس عليها ما ورد عند الإخباريين مثل سيف بن عمر والواقدي وأبي مخنف .. وغيرهم ، فما اتفق معها مما أورده هؤلاء تلقيناه بالقبول ، وما خالفها تركناه ونبذناه .

القاعدة الحادية عشر : الرجوع إلى كتب السنة كمصدر مهم لأخبار صدر الإسلام .

إن من المفيد جداً في كتابة التاريخ الإسلامي الرجوع إلى كتب السنة كمصدر موثوق وراجح لأخبار الصدر الأول ، لوجود روايات تاريخية كثيرة فيها على درجة عالية من الصحة ، ونظراً لأن كتب الحديث خُدمت أكثر من كتب التاريخ من قبل النقاد .

وتتضاعف كمية هذه الأخبار الموثوقة بالرجوع إلى كتب السنن والمسانيد والمصنفات ومعاجم الصحابة وكتب الفضائل والطبقات والتواريخ التي صنفها المحدثون ، وكتابات العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح كتب الحديث ، وذلك أن ثقافتهم الحديثية الممحصة واقتباساتهم من كتب التاريخ المفقودة التي دونها المحدثون الأولون جعلت شروحهم غنية بنصوص تاريخية .

فعلى سبيل المثال يعتبر كتاب : فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر رحمه الله مثلاً واضحاً لهذه الكتب وهؤلاء العلماء ، إذ يشمل من الفوائد التاريخية كمية لا يستهان بها كما هو كتاب حديث .

**القاعدة الثانية عشر : معرفة حدود الأخذ من كتب أصحاب الأهواء والفرق .**اعتنى أهل السنة بضبط مذهب الفرق وأقوالهم لتعرف أحوالهم ومواقفهم ويكون المسلم على بينة منها ، فلا يخدع من قبلهم ، ولأجل هذا لابد للمؤرخ المسلم من التعرف على اتجاهات هؤلاء وعقائدهم ، لأن ذلك يمكنه من التعامل مع النصوص التي وأوردوها بما لديه من خلفية عن اتجاهاتهم وآرائهم ومواقفهم ، ثم يقارنها بغيرها من الآراء التي عند المؤرخين أو العلماء العدول الثقات .

وعلى ضوء المقابلة والمقارنة بين النصوص ينظر إلى تعصب الراوي من عدمه ، فمن لاحت عليه أمارات التحزب أو التحيز لنحلة أو طائفة أو مذهب لا يؤخذ منه في هذه الحال ، أما من لا يلحظ عليه التعصب – وإن كان من أهل البدع – وكان صدوقاً في نفسه معروفاً بالورع والتقوى والضبط تقبل روايته .

**القاعدة الثالثة عشر : معرفة ضوابط الأخذ من كتب غير المسلمين .**إذا كان للتاريخ الإسلامي قواعد وأصول وضوابط شرعية يجب على المؤرخ المسلم أن يلتزم بها ، فذلك يعني الاحتياط عند الأخذ من كتب غير المسلمين ، خصوصاً وأن الحرية بلا قيود وبلا ضوابط تلقاها العلمانيون في الغرب أو الشرق ، وطبقوها على التاريخ الإسلامي بسبب الاختلاف في التصورات والمفاهيم والمبادئ ، مما جعل نتائج أبحاثهم ودراساتهم مناقضة للأحكام الإسلامية ، وواقع المجتمع الإسلامي ، لهذا فإن القضايا التي تطرحها كتب غير المسلمين من يهود ونصارى وغيرهم ، والتي تعالج التاريخ الإسلامي – خصوصاً الصدر الإسلامي الأول – ينبغي أن تدرس بعناية وحذر شديدين ، لأنهم لا يصدقون في كثير مما يقولونه عن الإسلام ونظمه ورجاله ، ولا يحل وفق ذلك لمسلم أن يروي عنهم أو يأخذ منهم ، لا سيما وأن من شروط البحث في هذه القضايا عرض الأقوال والأعمال على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ثم إذا كان علماء الإسلام لا يثبتون الأحكام بما يرويه المسلم الضعيف الضبط ، فكيف يحق لقوم مؤمنين أن يحملوا عن كافر ساقط العدالة ‍! ويضمر من الحقد والبغضاء لهذا الدين مالا يعلمه إلى الله .

**القاعدة الرابعة عشر : مراعاة ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة .**ينبغي أن نعلم أن بعض تلك الأحداث الواقعة في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي وقعت فيها ، فلا نحكم عليها بالعقلية أو الظروف التي نعيش فيها نحن أو بأية ظروف يعيش فيها أصحاب تلك الأحداث ، لأن الحكم حينئذ لن يستند إلى مبررات موضوعية ، وبالتالي تكون نظرة الحاكم إلى هذه الوقائع غير مطابقة للواقع .

ومن الملاحظ أن الخلط بين الواقع المأساوي الذي يعيشه المسلمون في هذا العصر ، وبين واقع المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام يرجع إلى الخطأ في الفهم الناتج في الغالب عن الصورة القاتمة والمغرضة التي يتلقاها النشء عن تاريخ الإسلام وحضارته بواسطة المناهج المحرفة التي تعمم الأحكام وتشوه بذلك التاريخ .

ولاشك أن مصدر الخطأ في هذه المنهاج هو تدخل أصحابه بالتفسير الخاطئ للأحداث التاريخية وفق مقتضيات وأحوال عصرهم الذي يعيشون فيه ، دون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة ، وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك الوقت ، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها ، أو بعبارة أخرى إن مصدر الخطأ في منهجهم هو تطبيق واقع العصر الحاضر ومفاهيمه على العصور السابقة ، مع أن لكل عصر مميزاته الواضحة التي تسمى في منهج البحث العلمي ( روح العصر ) .

**القاعدة الخامسة عشر : استعمال المصطلحات الإسلامية .**تعد قضية المصطلحات من أشد العناصر أثراً وأهمية وخطورة في ثقافة الشعوب ، لأنه عن طريقها يتم تثبيت المفاهيم والأفكار ، ولأن المصطلحات بهذا القدر من الأهمية فإنه منذ أن تقرر في أوكار الصهيونية والصليبية تدمير الخلافة الإسلامية ، وأعداء الأمة الإسلامية يحرصون على تخريب الفكر الإسلامي وتشويه العقل المسلم من باب المصطلحات والمفاهيم .

فقد كان من تأثير الغزو الثقافي الأوربي للمسلمين أن شاعت بينهم مصطلحات ومفاهيم غريبة عن عقيدتهم وثقافتهم حتى كادت أن تختفي المصطلحات الإسلامية .

على أن هذا المنزلق يتمثل في عدم وعي الباحثين المعاصرين بأن المصطلحات الحديثة إنما تنبثق من رؤية خاصة للفكر الغربي .. فالمثقفون في العالم الإسلامي كانوا إلى مشارف الخمسينيات لا يدركون أن المصطلح جزء لا يتجزأ من التركيبة أو البنية الحضارية لأي مجتمع ، و كانوا في حالة الدفاع عن الذات ، يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان برّاق في المدنية الغربية مثيله في الإسلام .

ولنذكر على سبيل المثال مصطلح : اليمين و اليسار و الاشتراكية و الديمقراطية و الرأسمالية .. الخ ، و رغم أن هذه المصطلحات لعبة صهيونية ، إلا أن بعض الباحثين مع الأسف وظفوها بصورة آلية ، حتى أن بعضهم ألفوا كتباً يصنفون فيها الصحابة رضي الله عنهم إلى يمين و يسار و اشتراكي و رأسمالي . فيجب الحذر من التقليد الأعمى ، و في ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي الغربي ، والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة ، و ينبغي استعمال المصطلحات الإسلامية ؛ لأنها ذات دلالة واضحة و محددة ، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، ثم أما بعد :-

إن دراسة التاريخ بحاجة إلى منهجية في معرفة الضوابط .. وهذه الضوابط لا تتأتى من فراغ .. بل بالممارسة والتجربة والتحليل والنقد ..

ولعل هذه الدراسات – التي سأذكرها بعد قليل – قد حاولت الالتزام بالمنهج الصحيح في نقد بعض النصوص التاريخية وتأصيل المنهج الإسلامي للتفسير التاريخي ، ذلك المنهج الذي يعتمد التصور الإسلامي للتاريخ ، ويفيد من منهج المحدثين في التعامل مع الرواية التاريخية ..

ولعلها أيضاً بما قدمته من حقائق تاريخية مستندة إلى هذا المنهج أن تكون لبنة من لبنات الجهود الجادة في بناء علم إسلامي قائم على تجربة تاريخية صحيحة وموثقة ..

عدد من الكتب القيمة و المفيدة في هذا الباب والتي تعين على معرفة المناهج و الأصول والضوابط لقراءة وكتابة التاريخ الإسلامي ، والتي أنصح باقتنائها ..

1 – منهج كتابة التاريخ الإسلامي ، للدكتور محمد بن صامل السلمي .
2 – منهج دراسة التاريخ الإسلامي ، للدكتور محمد أمحزون .
3 – كيف نكتب التاريخ الإسلامي ، للأستاذ محمد قطب .
4 – فقه التاريخ ، للأستاذ عبد الحميد بن عبد الرحمن السحيباني .
5 – في أصول تاريخ العرب الإسلامي ، للأستاذ محمد محمد حسن شُرّاب .
6 – التاريخ الإسلامي بين الحقيقة والتزييف ، للدكتور عمر سليمان الأشقر .
7 – نزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية ، للدكتور سليمان بن حمد العودة .
8 – قضايا ومباحث في السيرة النبوية ، للدكتور سليمان بن حمد العودة .
9 – المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، للدكتور محمد رشاد خليل .
10 – نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي ، نظرات و تصويبات ، للدكتور عبد العظيم محمود الديب .
11 – تاريخنا من يكتبه ؟ للدكتور عبد الرحمن علي الحجي .
12 – حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي ، للدكتور عماد الدين خليل .
13 – قضايا كتابة التاريخ الإسلامي وحلولها ، للدكتور محمد ياسين مظهر الصديقي .
14 – منهج كتابة التاريخ الإسلامي لماذا وكيف ؟ ، للدكتور جمال عبد الهادي و الدكتورة وفاء محمد .
15 – دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي ومصادره ، من عهد بين أمية حتى الفتح العثماني لسورية ومصر ( 40 – 922هـ / 661 – 1516م ) ، للدكتور محمد ماهر حمادة .
16- المدخل إلى علم التاريخ ، للدكتور : محمد بن صامل السلمي .